مجلس الشمال يقر موازنة 2026 بزيادة 4.2% ويخصص 1.8 مليار درهم لمشاريع المياه والطرق

جلسة استثنائية في مقر المجلس في مدينة العين تستمر 13 ساعة وتنتهي عند الساعة 5 و8 دقائق فجر السبت

العين – مراسلنا: أقر مجلس الشمال في جلسة استثنائية استمرت 13 ساعة وانتهت عند الساعة 5 و8 دقائق فجر السبت، الموازنة العامة لإمارة الشمال للسنة المالية 2026 بقيمة 6.3 مليار درهم، بزيادة 4.2% عن موازنة العام الماضي. وصوت لصالح الموازنة 27 عضوا من أصل 31 حاضرا، بينما امتنع 3 أعضاء وصوت 1 ضدها، فيما غاب عضوان عن الجلسة لأسباب صحية. وتأتي الموازنة في ظل توقعات بانخفاض أسعار النفط العالمية وارتفاع كلفة المشاريع الإنشائية بنحو 11% خلال عامين.

وخصصت الموازنة 1.8 مليار درهم لمشاريع المياه والطرق، أي ما يعادل 28.6% من إجمالي النفقات، وهي أعلى نسبة تخصص لهذين القطاعين في تاريخ المجلس. كما رفعت مخصصات التعليم بنسبة 6.5% لتبلغ 1.12 مليار درهم، وذلك لتغطية بناء 4 مدارس جديدة وتوظيف 320 معلما ومعلمة. في المقابل، خفضت مخصصات الإعلام والفعاليات الثقافية بنسبة 15% مقارنة بالعام الماضي، في إطار سياسة تقشفية أعلن عنها المجلس في أيلول الماضي.

وقال رئيس المجلس سعادة عبدالله راشد المنصوري في كلمة ألقاها بعد التصويت: «لم نكن نريد أن نقطع أي مشروع خدمي، لكننا وجدنا أن بعض المشاريع كانت تتضخم في كلفتها دون مبرر، وأن الوقت قد حان لنقول لا». وأضاف أن المجلس طلب من الجهات التنفيذية تقديم دراسات جدوى مفصلة لكل مشروع يتجاوز كلفته 50 مليون درهم قبل إحالته على المناقصة، مشيرا إلى أن هذا الشرط وحده وفر على الخزينة نحو 140 مليون درهم في عقود العام الجاري.

وشهدت الجلسة نقاشا حادا بين الأعضاء حول توزيع المشاريع بين مناطق الإمارة، حيث اتهم عضو الدائرة الشرقية زميله عضو الدائرة الغربية بالسعي لتحويل مشروع طريق إلى منطقته. وانتهى النقاش بتصويت علني أظهر الكاميرات، وانسحب بعده العضو المعترض من القاعة احتجاجا. وقال العضو المنسحب في تصريح للصحفيين: «لا أريد أن أكون شاهد زور على قرار لا أوافق عليه».

وتضمنت الموازنة أيضا إنشاء صندوق احتياطي بقيمة 250 مليون درهم لمواجهة الطوارئ، وهو ما طالب به المجلس في موازنة 2024 بعد الفيضانات التي ضربت مناطق الجنوب. كما نصت على تخصيص 90 مليون درهم لبرنامج الإسكان الميسر، يستفيد منه 600 أسرة، بشرط ألا يتجاوز دخل الأسرة الشهري 18 ألف درهم. وأكد المجلس أن هذا البرنامج لن يمنح أي أسرة تملك عقارا سكنيا آخر.

وأعلن المجلس أن الموازنة ستخضع لتدقيق خارجي من قبل ديوان المحاسبة، وأن نتائج التدقيق ستنشر على الموقع الإلكتروني للمجلس خلال 90 يوما من نهاية السنة المالية. وقال المنصوري: «نريد أن يعرف كل مواطن أين ذهب كل درهم، وسنحاسب كل من يقصر في تنفيذ ما وعدنا به». ومن المقرر أن تعقد أولى جلسات المتابعة في 15 تموز المقبل.